رسمت خطوطها الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين وآخرها زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء إلى الشقيقة الكبرى ومقابلة ولي العهد المملكة الأمير محمد بن سلمان

شراكة كويتية - سعودية تتجدد .. من التنسيق السياسي إلى الاستثمار الإستراتيجي

زيارة العبدالله إلى «نيوم» تفتح مرحلة جديدة منالتعاون الاقتصادي الاستثماري مع السعودية

الطريق بات ممهداً نحو بناء شراكةإستراتيجية خليجية ترتكز على الواقع وتستشرف المستقبل

ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مستقبلا سمو رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق

السوق السعودية تتصدر الوجهات الاستثمارية الكويتية في ظل مشاريع عملاقة مثل «نيوم» و«ذا لاين»

اكتشاف حقل نفطي جديد في المنطقة المحايدة المشتركة يعزز التنسيق بين البلدين في قطاع الطاقة

استحواذ «أكوا باور» على أصول طاقة ومياه بالكويت خطوة لتعميق التكامل في البنية التحتية الحيوية

لقاءات وزارية تبحث فرص التعاون الصناعي والتعديني ضمن مسارات التنمية المستدامة المشتركة

تأسيس مجلس أعمال كويتي- سعودي مشترك لتحفيز القطاع الخاص على المشاريع الإستراتيجية

اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي وتسهيل تدفقات الاستثمار ضمن بيئة قانونية وتنظيمية متكاملة

مشروع جمركي رقمي مشترك لتسريع إجراءات المنافذ البرية وتعزيز التجارة البينية الخليجية

توجه سياسي واقتصادي لبناء شراكة متكاملة تتجاوز المصالح الثنائية إلى آفاق خليجية أرحب

خاص - «الصباح»: لم تعد العلاقات بين الكويت والمملكة العربية السعودية تقف عند حدود الجوار أو الاشتراك التاريخي، بل تجاوزت ذلك إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاستراتيجي المبني على المصالح المشتركة، والرؤى التنموية المتقاربة، ومواجهة التحديات المتشابكة في الإقليم والعالم.

الزيارة الرسمية التي أجراها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله إلى مدينة نيوم، ولقاءه بصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، لم تكن زيارة بروتوكولية عابرة، بل كانت منعطفًا مهمًا في مسار العلاقات الثنائية، تؤسس لمرحلة مختلفة عنوانها الأبرز: «شراكة استراتيجية شاملة تتجاوز الاقتصاد إلى بناء نموذج خليجي متكامل.»

علاقة راسخة

دولة الكويت والمملكة العربية السعودية تجمعهما علاقات ضاربة في الجذور، تعززها الروابط الاجتماعية، والدينية، والحدودية، فضلاً عن التاريخ السياسي الطويل من الدعم والتنسيق في القضايا الإقليمية والعربية، خاصة خلال أزمات الخليج منذ السبعينيات وحتى اليوم.

التنسيق الأمني والسياسي بين البلدين ظل دائما من الأعمدة الأساسية في تماسك مجلس التعاون الخليجي، كما ساهم التعاون العسكري خلال حرب تحرير الكويت عام 1991، والدعم المتبادل خلال فترات التوتر الإقليمي، في ترسيخ الثقة بين قيادتي البلدين.

لكن المرحلة الراهنة تحمل أبعادًا مختلفة، حيث تسعى كل من الكويت والسعودية إلى الانتقال من التنسيق التقليدي إلى التعاون التنموي والاستثماري المستدام، خاصة في ظل المتغيرات الجيوسياسية، والتحولات في أسواق الطاقة، والانفتاح الاقتصادي الذي تقوده السعودية من خلال رؤيتها 2030، وتبحث الكويت عن دور فاعل فيه.

رسائل سياسية واقتصادية

خلال الزيارة التي تمت أمس الأول، جرى التأكيد على أهمية تعميق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وتوسيع مجالات التعاون المشترك في مختلف القطاعات، خصوصًا في الطاقة، والاستثمار، والمناطق الاقتصادية الخاصة.

وأثنى سمو الشيخ أحمد العبد الله على السياسات الحكيمة التي تنتهجها القيادة السعودية، مؤكدا أن «المملكة تمثل نموذجا رائدا في التنمية والتحول الاقتصادي، والكويت حريصة على أن تكون شريكا فاعلا في هذه المرحلة.»

اللقاء الذي جرى في «نيوم» لم يكن رمزيا، بل اختير بعناية ليعكس التوجه المشترك نحو المستقبل والتكنولوجيا والاقتصاد الحديث، حيث باتت نيوم أيقونة المشاريع التحولية في المنطقة، ومركز جذب للمستثمرين العالميين والخليجيين على حد سواء.

اكتشافات جديدة

في مايو الماضي، أعلن البلدان عن اكتشاف حقل نفطي جديد في المنطقة المحايدة المشتركة، وهو أول اكتشاف منذ استئناف الإنتاج عام 2020 بعد توقف استمر خمس سنوات، ويعد الحقل الجديد جزءًا من جهود إعادة تأهيل وتوسيع إنتاج المنطقة المحايدة بين البلدين، والتي تضم حقولاً مشتركة تدار بتنسيق كامل.

وتزامن هذا الإعلان مع صفقة استراتيجية أعلنتها شركة «أكوا باور» السعودية، تمثلت في استحواذها على أصول للطاقة والمياه تابعة لشركة «إنجي» الفرنسية في الكويت والبحرين، بقيمة نحو 693 مليون دولار، وتشمل الصفقة مشاريع كبرى في قطاع تحلية المياه والطاقة الكهربائية، مما يعزز من حضور الشركات السعودية في السوق الكويتي، ويدعم التكامل في مشاريع البنى التحتية الحيوية.

التعاون الصناعي والتقني

في سياق موازي، عقدت عدة لقاءات خلال الأشهر الماضية بين مسؤولين من البلدين في مجالات الصناعة والتعدين والتقنيات الحديثة، حيث التقى وزير النفط الكويتي مع نظيره السعودي في أبريل الماضي، لمناقشة فرص التعاون في سلاسل القيمة الصناعية، وتبادل الخبرات في قطاع التعدين والمعادن النادرة، والتقنيات المرتبطة بالطاقة النظيفة.

كما يجري حاليا العمل على مشاريع مشتركة في الصناعات التحويلية والتقنيات الصناعية المتقدمة، ضمن مسعى سعودي لتوطين الصناعة، ورغبة كويتية في تنويع الاقتصاد، ودخول أسواق تصديرية جديدة.

منصة للقطاع الخاص

في إطار تعزيز العلاقات بين القطاعين الخاصين في البلدين، أعلن مؤخرا عن إطلاق المجلس التجاري الكويتي - السعودي المشترك، كمنصة لتبادل الفرص، وتذليل العقبات أمام المشاريع المشتركة، وتشجيع تحالفات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المجلس، المتوقع أن يبدأ أعماله الفعلية نهاية العام الجاري، سيعمل بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة، ومجالس الأعمال الخليجية، كما سيواكب الانفتاح السعودي الواسع أمام المستثمرين الخليجيين في القطاعات غير النفطية.

تفاهمات مالية وضريبية

من الناحية التشريعية والتنظيمية، وقع البلدان مؤخرا اتفاقيات تهدف إلى تنسيق السياسات المالية وتحديث الإجراءات الضريبية، بما في ذلك تجنب الازدواج الضريبي، وتيسير تدفقات رؤوس الأموال، وهو ما يعد شرطا أساسيا لجذب المستثمرين الكويتيين للسوق السعودية.

كما يجري العمل على تطوير مشروع رقمي مشترك لتسهيل الإجراءات الجمركية واللوجستية بين البلدين، خاصة في المنافذ البرية، حيث تتركز حركة تجارية ضخمة تستدعي أطرا تنظيمية حديثة وفعالة.

شراكة المصالح الثنائية

ما يميز العلاقة بين الكويت والسعودية في الوقت الراهن هو الوضوح في التوجه والرغبة المتبادلة في البناء طويل الأمد، فليست هناك فقط مشاريع تنموية، بل هناك إرادة سياسية صلبة لجعل العلاقة نموذجا خليجيا ناجحا في التعاون والتنمية المشتركة.

المرحلة القادمة ستشهد بلا شك دخولا مباشرا للجهات الاستثمارية الكويتية في المشاريع السعودية الكبرى، كما ستتيح للمملكة فرصًا استراتيجية للتوسع في السوق الكويتي، خاصة في قطاعات البنية التحتية والمرافق والطاقة المتجددة.

المصير المشترك

زيارة نيوم، وما سبقتها وتبعها من تحركات سياسية واقتصادية، لا تمثل نهاية المطاف بل بداية لمرحلة أكثر نضجا في العلاقات بين الكويت والمملكة، فقد باتت المصالح متداخلة، والتحديات مشتركة، والفرص متقاربة، مما يحتم على البلدين تطوير آليات دائمة للتعاون، وتفعيل الشراكات الاستثمارية، وتعميق التنسيق السياسي والاقتصادي.

ومع تأسيس الشركة الاستثمارية الجديدة، وتفعيل المجلس الاقتصادي المشترك، وفتح آفاق التعاون في الطاقة، والتكنولوجيا، والصناعة، فإن الطريق بات ممهدًا نحو بناء شراكة استراتيجية خليجية ترتكز على الواقع، وتستشرف المستقبل.

سموه ثمن للشقيقة قيادة وحكومة وشعبا حسن الاستقبال وكرم الضيافة

رئيس الوزراء عاد إلى البلاد بعد زيارة رسمية للمملكة

سموه مغادرا نيوم في ختام زيارته للمملكة

سموه لدى وصوله إلى أرض الوطن قادما من مملكة الخير

عاد سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق لسموه إلى البلاد مساء أمس الأول بعد زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية الشقيقة.

وكان سموه قد غادر والوفد المرافق لسموه المملكة العربية السعودية الشقيقة بعد زيارة رسمية.

وكان في وداع سموه لدى مغادرته صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن محمد بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدولة عضو مجلس الوزراء وصاحب السمو الأمير سلطان بن سعد بن خالد آل سعود سفير خادم الحرمين الشريفين لدى دولة الكويت والقائم بالأعمال بالإنابة في سفارة دولة الكويت لدى المملكة حمد إبراهيم السلوم والقنصل العام لدولة الكويت في مدينة جدة ومندوبها الدائم لدى منظمة التعاون الإسلامي يوسف عبدالله التنيب.

وأعرب سمو رئيس مجلس الوزراء في تصريح صحفي قبيل مغادرته عن بالغ شكره وتقديره للمملكة العربية السعودية الشقيقة قيادة وحكومة وشعبا على حسن الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظي بهما متمنيا للمملكة دوام الاستقرار والازدهار.